بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيا اذا كان جايا

فقد ردخول الباء في خبر ليس وعطف عليه قوله ولا سابق بالجر وحاصل العطف على التوهم اعطاء شيء حكم غيره فلا مانع من وقوعه في الفصيح لكن تركه المصنف نادرا اذ يسبق الى الفهم ان التوهم غلط او غفلة فقال واما على العطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى الشرطية في ابهامها وعمومها وصلتها في معنى فعل الشرط فاعطيت حكمها ولذا دخلت الفاء في خبرها كما تدخل في الجواب وضعف هذا بالاستبعاد ولذلك اختار ابن مالك في التسهيل الجزم قد يقدر في المعضل في السعة ومثله في الشرح بالاية وغيرها من الامثلة كذا قيل وهو مبني على ان من شرطية قال بعضهم والظاهر القول بالاشياع وان من شرطيه ورده بانه لا دليل عليه ممنوع بل دليله تسكين يصبر عطفا على ما قبله وجعله نقلوا الى الحركات فدعم ما عليه كما يبعد جعلها موصوله وانه وصل بنية الوقف وتجردا الاستبعاد لا يفيد انتهى وعبارته في المغني زعم الفارسي ان من موصوله فلهذا اثبت الباء وانها ضمنت معنى الشرط ولذلك دخلت الفاء في الخبر وانما جزم يصبر على معنى من وقيل بل وصل يصبر بنية الوقف كقراءة نافع محياي ومماتي بسكون يا محياي وصلا وقيل بل سكن لتوالي الحركات في كلمتين كما في يامركم ويشعركم وقيل من شرطيه وهذه البيا اشباع ولام الفعل حذفت للجازم او هذه الباء الفعل والتقى ساكنان فحذف الحركة المقدرة انتهى وقوله على معنى من قال الشمني اي على توهم ان من شرطيه وبقي مجزوم بها وقوله وقيل سكن لتوالي الحركات في كلمتين كما في يامركم ويشعركم قال الدماميني هذا القول احسن الاقوال ولا حرج في تخريج التنزيل عليه وما عداه من الاقوال ليس بطايل فلا سبيل لي المعترض على تخريج القران عليه وقال ايضا في شرح التسهيل والظاهر تخريج الاية على ان من موصوله لا شرطيه فاثبات يا يبقى حينئذ جايز بل هو الواجب واسكان الواو ليس جزما وانما هو تخفيف لحركة الرفع مثل وما يشعركم باسكان الواو وهو فصيح وان كان قليلا والظاهر تخريج

التنزيل عليه تنبيه قوله تنبيه اعلم ان التنبيه في اللغة التوقيف على الشيء والايقاظ له وفي عرفهم عبارة عن عنوان يحث يدل عليه الابحاث السابقة بطريق الاجمال بحيث لو بذكر لعلم منها بادنى تامل واختلف في اعرابه فقيل معرب خبر مبتدا محذوف تقديره هذا التنبيه الاتيه قد سبق ذكره وقيل ان ذكر بعده ما يتعلق به والا فهو مبني فيقرا ساكنا كهذا التنبيه وفيه نظر لان مقتضى البنا هنا يس الاعدم الترتيب على ما ادعاه وهو ممنوع لان الترتيب وان فقد مع ما يليه فهو ممكن ان بالتقدير المذكور ومثله شايع ذايع فلا ضرورة الى العدول عن الاصل مع امكانه ولفظ الفصل وما اشبهه كلفظ التنبيه في حكمه المذكور والمشار اليه بهذا الالفاظ او المعاني كما نقل بخوبي الامر من المولى صمام الدين في شرحه لرسالة الوضع في قوله الخاتمة تشتمل على تنبيهات والمناسب هنا الالفاظ لانها الانسب لكون العنوان بخلاف المعاني لانها الحكم مع ما يتعلق به فكيف يكون عنوان الحكم وحينئذ فيكون مسمى التنبيه قوله اذا كان حرف العلة بدلا من همزة الى اخره يقرا في صدق التنبيه على المذكور هنا خفا اذ لا يعلم اجمالا مما سبق ما ذكر هنا وانما الذي يعلم مما سبق هو ان حرف العلة يحذف للجزم ويفهم منه ان الحرف الصحيح يحذف للجزم فلم يكن الحكم المذكور هنا مما يمكن علمه مما سبق اجمالا فيحمل الايقاظ المراد التنبيه اللغوي وهو الايقاظ ويحتمل ان يقال ان مراده الاصطلاحي ويمكن ان يكون فيما سبق اشارة اليه اجمالا لانه فهم منه ان غير حرف العلة اذا كان اخر الفعل لا يحذف فيعلم منه ان ما كان اخره همزة عند دخول الجازم لا يحذف وانه اذا كان الابدال قبل دخول الجازم يجزم فيه حرف العلة لانه صدق عليه حينئذ ان اخره الف او واو او ياء وان كان الحذف بالنظر الى الاعتداد بالعارض لكن المتعارف استعماله فيما يفهم بالموافقة فلا يخالف كما فهم بعضه بالموافقة وبعضه بالمخالفة كما هنا فليتامل

قوله بدلا من همزة اي مبدلا من همزة مفتوح ما قبلها كيقرا مضارع قرا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)